

الوصفة السحرية للحالة السودانية



الأحد 3 أغسطس 2025 02:00 م

بقلم: عبد الوهاب الأفندي

أوشكت لقاءاتي مع الدبلوماسيين والمسؤولين الغربيين والأفارقة أن تصبح مملّة من كثرة ما رددت مطلباً غاية في البساطة، في إطار حواراتنا المتكرّرة في الحالة السودانية، ولما لقيته من إجاباتٍ غير مفيدة، إن لم تكن مخجلة. هذا إن لقيت إجابةً في حال كان الدبلوماسي من المستوى العادي، فإنه يكتفي بهزّ رأسه وتسجيل النقاط في دفتره، أو طرح بعض الأسئلة. أمّا إذا كان من المستوى الرفيع، فإنه يعطي إجاباتٍ أخل من ترددها (غالباً ما تتصل بدولة معينة من منطقتنا، وحاجتهم إلى مداراتها لأنها تعينهم في حرب غزّة).

لا تحتاج النقطة البسيطة التي ظلت أكرّرها إلى اجتراف معجزة أو مخالفة المعهود، بل تتوافق تماماً مع السياسات المعلّنة لتلك الدول. وتتلخّص في طلب بسيط بالضغط على مليشيا الدعم السريع لوقف ما ترتكبه من انتهاكات وكبائر لا تتوقّف في حقّ المدنيين، وما يتبع ذلك من تخريب للممتلكات العاقّة والخاصّة، وإعاقة للإغاثة، وتدمير لأسس الحياة في البلاد. أقول لجلسي (أو جلسائي)، الذي غالباً ما يزورني في المكتب، أو ألقيه في الفندق الذي يقيم فيه، أو في منزل السفير، يا سعادة كذا وكذا، ألا ترى أن من الخطأ طلب الحوار مع منظّمة لا تملك التوقّف عن ارتكاب الانتهاكات التي هي في الحد الأدنى جرائم حرب؟ فهي تقتل بلا سبب، وتختطف الأطفال والفتيات والنساء وتمارس في حقّهن أقبح أشكال الاغتصاب وهتك الأعراض. وتشمل انتهاكاتهما تدمير محطّات المياه ومصادرها، وتخريف المزارع، وأيضاً ما يمكن تسميته تجريفاً في حقّ الجامعات والمدارس والمستشفيات، ونهب الصيدليات والأسواق وتخريبهما، وتدمير محطّات توليد الكهرباء، وتخريب ونهب وسائل توصيلها من أسلاك وأعمدة ومحولات. يهزّ صاحبي (أو صاحبتني) الرأس في صبر، وقد يصرّح (أو تصرّح) بالعلم بهذه المنكرات، فيأتي دوري للتساؤل: أليست مثل هذه الجرائم من الكبائر المحرمات في قوانينكم والقانون الدولي؟ وأليس ارتكابها بصورة روتينية، وعلى مدار الساعة، وفي كلّ مكان وطئته أقدام هذه الجماعة المارقة من الموبقات... هزّة رأس أخرى وتصريح بأن حكومته/ها قد أدانتها، وربّما فرضت عقوبات بشأنها.

عندها أضيف نقطتي الأساس، أن الإدانة وحتى العقوبات لا تكفي. وما أرى أنه الأنجع أن توجّه الدولة المعنية رسالة مباشرة إلى هذه الفئة الباغية بأن عليها وقف هذه الجرائم فوراً، وبصورة كلّية، وأنه الشرط لقبولها في أيّ مكان في العالم، فضلاً عن أن يسمح لها بأن تكون جزءاً من الحكم في أي بلد. هل تقبلون في بلادكم أو محيطكم التعامل مع عصابات من هذا النوع (في المكسيك أو كولمبيا، أو هايتي مثلاً)؟... هنا نصل إلى نقطة صمت، تأتي بعدها وعود بعمل شيء. وينصرف معظم هؤلاء غير راشدين. ولكن بعض دولهم سرعان ما ترسل شخصاً آخر، خصوصاً إذا وقعت كارثة جديدة، أو لاحت بادرة تغيير في الأوضاع، لتطرح الأسئلة نفسها أسئلة أخرى. ولكن السودانيّين هم الأولى باتخاذ المواقف الحازمة في مثل هذه الأمور، فلم يضلّ المليشيا ويجعلها تمضي في غيها إلا فئة من السودانيّين زوّدتها بشعاراتٍ لا معنى لها، مثل "دولة 56" وغيرها من الترهّات، وأمانى مثل أنها تقاتل في سبيل الديمقراطية. ولا أريد هنا إضاعة وقت في الحديث عن "الحكومة" الجديدة التي أعلنها "الجنجويد"، إذ إنها جهاز علاقات عاقّة فاشل مسبقاً. وقد أنشأوا قبل ذلك "إدارةً مدنيّة" من شخص واحد في منطقة الجزيرة، فلم تفلح حتى في دور علاقات عاقّة، ولم يفتح الله عليه حتى بتصريحاتٍ تبرّئ "الجنجويد" من فظائعهم. وكنت قد نشرت قبل أيّام تغريدة في "إكس" حول من يُكر وجود الإبادة في غزّة، جاء فيها أن من يعتقد أنه لا توجد إبادة ومجاعة في غزّة عاطل عن الفهم، وبالتالي، لا يستحق أن يتولى أدنى مسؤولية عاقّة، خاصّة في الجامعات. أمّا من يعلم بالإبادة والمجاعة، ولكّنه يدلس ويخادع، فهو عاطل أخلاقياً، وأقلّ جدارة بأيّ مسؤولية. وهذه المقولة تنطبق على مناصري "الجنجويد" بحجّة أن الفئة المارقة منخرطة في مشروع إصلاح في السودان، وأن مجرميها هم أحقّ من يدعم الديمقراطية في البلاد. فمن كان صادقاً فهو أجهل الجهلاء، ومن كان كاذباً فهو أخبث الخبثاء. وبينهم من جمع السوائين.

مهما يكن، لا يزال هناك وقت للخروج من هذه المهلكة لمن لديه أدنى حدّ من الخلق، ليدرك استحالة إدخال هذه المليشيا في أيّ جانبٍ من العملية السياسية، بل في أيّ جانبٍ من الحياة في السودان، بقيادتها الحالية وجنودها الملوّثين بهذه الفظائع. فلن يكون هذا الخيار مقبولاً من الغالبية الساحقة من السودانيّين، الذين اكتووا بنار انتهاكاتهما، وشهدوا تدمير بلادهم وكلّ ما ألفوه، وكلّ ما له قيمة في حياتهم من دراسة وعمل ومسكن وبيئة اجتماعية. هذا طبعاً يتعلّق بالحدّ الأدنى من قبول هذه المليشيا في المجتمع، أمّا مقترح المليشيا

وداعميها المتحمسين (أو المُكرِّهين) بأن تكون هي الحاكمة في السودان، أو حتى أي جزء منه، فهو أول المستحيلات، وليس ثالثها! يكفي أن أماكن سيطرتها في دارفور لا تزال تشهد أسوأ فظائعها من إبادة جماعية وتدمير للحياة، وحصار إجرامي للفاشر ينذر بكيائر أدهى! وأي شخص يصفق للمليشيا في جريماتها المعترمة هذه، ويتمنى نجاحها جدير بأن ييؤء بإثمها، ويتحمل المسؤولية عفاً مضى من جرائم وانتهاكات، وما سيأتي، وأدناها ممّا يلقي كاسبه في سقر! نعود إلى نقطة البداية، وهي المتعلّقة بردع المليشيا عن جرائمها وضلالاتها، عبر مواجهتها بصوتٍ واحدٍ باستنكار جرائمها التي تشبّـها بالطاعون، لم تدخل قريةً إلا وكانت أداة خرابها! وما اجتريته لم تشهده نواحي الأرض حتى في عصر المغول، وكلّ عصور الاستعمار! فكلّ جهة غازية، أو حكومة غاشمة، تسمح للناس بالاستمرار في معاشهم لتستفيد منه! أمّا هذه الجائحة الطاعونية الجنوبية الجبرية، فإنها عطّلت الطرقات، ودقّرت المكاتب وأماكن العمل، وأعاقَت التجارة والصناعة والزراعة، وفرضت على من بقي الإقامة الجبرية في البيوت! ولم يؤمنهم هذا من الانتهاكات، حتى اضطرّ كلّ من استطاع إلى الفرار! في الجزيرة مثلاً نهبُ مخزون الطعام في البيوت، بل كانت من جهلها وخطلها، تدخل المنازل في نهار رمضان، فتأخذ ما أعدّته الأسر للإفطار في الشهر الكريم، بدعوى أنهم أولى بالإفطار، كأنّ الصوم عن الطعام أولى بالصوم عن القتل والنهب وانتهاك حرّيات المؤمنين! زادوا فنهبوا ما أعدّه الناس من بذور وأدوات للزراعة، كما نهبوا كلّ الدواب والأنعام والسيارات والجّارات، فاستحال البقاء لانعدام الطعام والعجز عن الزراعة، وقد وجد من عادوا إلى قراهم بعد أن حرّرها الجيش أن الحشائش قد غطّت المنازل بسبب غياب الحيوانات التي كانت تتغذى منها، والناس الذين كانوا يعالجونها بالقطع!

وقد كتبت في مقال سابق في "العربي الجديد" عن دهشتي لاستمرار هذه العدوانية، حتى في مناطق دارفور التي يعتبرونها "حاضنتهم" وديارهم (استمعُ! إلى أحد القيادات القبلية يستنكر قيام هؤلاء (في تسجيل مصوّر جاداً غير هازل) بممارسة النهب والاقتتال فيما بينهم، ممّا قد يوردهم قاع جهنم، داعياً إياهم بدلاً من ذلك إلى النهب في مناطق أخرى، مثل الخرطوم وغيرها، ولكّثّم، بخلاف حسن الظنّ مارسوا في نيالا (وغيرها) ما اعتادوا من النهب وهتك الأعراض وحرق الأسواق، وزادوا بحرق وتدمير المباني التي نهبوها، خاصّة الجامعات، ممّا يعني أنه لا يوجد في هذه الفئة رجل رشيد، أو قائد له ذرّة عقل، ينهاهم على الأقلّ عن تدمير ما نهبوا! ونحن نتمنّى (ولا نتوقّع) أن يكون في أولياء هذه الفئة المارقة من "سياسيين" و"مثقّفين" عقلاء يذكّرونهم بأن مثل هذه العقلية التدميرية هادمة لل عمران، وغير مؤهّلة لهم للقبول في أيّ مجتمع قديم ولا حديث، فضلاً عن أن تكون هي الطريق للديمقراطية المزعومة في السودان، ولا غيره! ونرجو أن تكون فيهم بعض الشجاعة (وهم في المنافي البعيدة التي لا تطاولها يد البربرية هذه) ليتنبّـهوا قيادات هذه العصابات إلى أن مثل هذا السلوك مهلك لهم قبل غيرهم! فهم كالجراد، ما حلّ بزرع إلا أهلكه، ممّا يضطرهم باستمرار إلى التحرّك إلى حقل آخر يتركونه خراباً يباباً!

ولكني غير متفائل (للأسف!) بعودة الوعي إلى غالب هؤلاء، فقد قرأت لأحد قادتهم إشادةً بالمليشيا، زاعماً أنها منحت "الثوار" الحماية! وهو يعلم (كما نعلم ويعلم العالم كلّهُ) أن المليشيا هي من فضّ الاعتصام، وكان هو ورهطه يتفاوضون مع قادتها على الحصانة من الملاحقة في هذا الأمر، إذا انحازت إلى صفّهم ضدّ الجيش! ولكن التفاؤل يأتي من أن هذا الكيان الوحشي هو ذاتي التدمير، وسينقرض ومَن راهن عليه رهاناً سياسياً خاسراً!

كفى أننا نرى أن الكيانات السياسية المفلسة سياسياً وأخلاقياً قد بدّدت كلّ ما كان لها من دريهمات الرصيد في الانحياز لها، وهو انحياز كانت تنكره عندما كان لا يزال لها قليل من الحياء، ونزر من الميكافيلية! وما نراه اليوم من مجاهرة بهذا الإثم/ الفضيحة ما هو إلا عملية انتحارية لمن يئس من كلّ خير! ومع ما يبدو أنه استحالة أن تطهّر المليشيا الإجرامية نفسها من آثامها، فإننا نشهد توجّهاً أفريقيّاً ودولياً (وعربياً؟) موحّداً باتجاه التخلّص منها، باعتباره مفتاح الحلّ في السودان! ما أرجوه هو أن يتحقّق ما ظللنا ندعو إليه من إرسال رسالة جماعية للمليشيا (وخدّامها) بالتخلّي عن النهج الانتحاري المضّرّ بهم وبالبلاد، وإن كان انتحارهم لا يسوؤني إطلاقاً!